

Distr.: General
31 May 2011
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان
الدورة السابعة عشرة
البند ٦ من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

باراغواي

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والردود المقدمة من الدولة موضوع
الاستعراض والالتزامات الطوعية التي تعهدت بها

* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

١- ترحب باراغواي بالتوصيات التي صيغت في إطار مشاركتها في عملية الاستعراض الدوري الشامل، التي أُجريت في ٢ شباط/فبراير ٢٠١١، مؤكدةً من جديد التزامها الصادق بالعملية ومشددةً على ما ستعود به من نفع على مواطنيها في مجال توطيد حقوقهم الإنسانية. وتقدم دولة باراغواي عن طريق هذه الوثيقة، بعد أن نظرت في التوصيات التي قد أُرجئ النظر فيها وقت تقديمها وحللتها تحليلاً مستفيضاً، آراءها بشأن هذه التوصيات وردودها عليها، راجيةً إدراج الردود التالية في المشروع النهائي.

التوصية ٨٦-١

٢- تقبل حكومة باراغواي هذه التوصية باعتبارها قيد التنفيذ؛ إذ إنها تدخل في إطار نتائج عملية الاستعراض التي يضطلع بها مجلس حقوق الإنسان، وقد اعتمدها الدول في آذار/مارس ٢٠١١. أي أن الحكومة ستعتمد في الوقت المناسب إلى تحليل مسألة شروعها في تقديم تقارير إلى المجلس من عدمه، في منتصف فترة متابعة تنفيذ التوصيات التي قبلتها، نظراً للطابع الطوعي الذي تتسم به هذه الممارسة.

التوصية ٨٦-٢

٣- تقبل حكومة باراغواي هذه التوصية باعتبارها قيد التنفيذ. وفي إطار السياسات العامة، تباشر باراغواي تنفيذ برامج لمكافحة الفقر وتعزيز الاندماج الاجتماعي مثل: "البرنامج الوطني للسياسة المتعلقة بالشعوب الأصلية في مجال التخفيف من حدة الفقر ودعم إنتاج الغذاء للاستهلاك الذاتي"، وبرنامج 'نيميتي' (NEMITY) الذي يُقرّ استراتيجيات إنتاج متباينة رامية إلى جعل الإنتاج الزراعي مستداماً.

٤- ويجري بالمثل تنفيذ برنامج "الأمن الغذائي" الذي سيفيد منه ٧٦ مجتمعاً محلياً للشعوب الأصلية، بتمويل من المؤسسة الباراغوايية - البرازيلية المسماة "إتاييو الوطنية الثنائية". ومن البرامج الأخرى الجاري تنفيذها "مشروع تنمية المجتمعات المحلية لشعوب باراغواي الأصلية"، الذي يُموّل بتبرعات مقدمة من مؤسسة التنمية اليابانية، و"مشروع التنمية المستدامة"، الذي سيفيد منه ٧٣ مجتمعاً محلياً للشعوب الأصلية.

٥- وتعزز باراغواي الزراعة الأسرية عن طريق وزارة الزراعة والإنتاج الحيواني وإدارة التنمية العرقية التابعة لمعهد باراغواي للشعوب الأصلية. ولا تعتمد باراغواي أي تدابير يراد بها دمج الشعوب الأصلية دمجاً لا يراعي مشاعرهم ومصالحهم. ويعكف معهد باراغواي، بناءً على مشاركة الشعوب الأصلية، على إعداد مشاريع لتنمية اقتصاد الشعوب الأصلية عن طريق إدارة التنمية العرقية.

التوصية ٨٦-٣

٦- تقبل دولة باراغواي هذه التوصية باعتبارها قيد التنفيذ. وفي هذا السياق، صدر القانون رقم ٤٢٨٨ "المتعلق بالآلية الوطنية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية واللاإنسانية أو المهينة"، ونُشر في الجريدة الرسمية رقم ٨٠ في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١.

٧- ويشكل هذا الاعتماد التشريعي بالنسبة إلى باراغواي خطوةً نحو الأمام بالغة الأهمية في مجال مكافحة التعذيب وضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة. وقد كان القانون المذكور موضوع مشاورات عديدة أُجريت مع المجتمع المدني، منها ما يستوجب تقديم الشكر الجزيل لآلية الإجراءات الخاصة والهيئات الدولية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، إذ كان ممثلوها مروّجين لهذه السياسة على نحو بناء.

٨- وترى الحكومة الوطنية أن تطبيق القانون المذكور أعلاه وإعمال الصكوك التي تحتكم إليها الهيئة التشريعية الوطنية يشكّلان أساساً جيداً لتمكين مواطني باراغواي من طلب رد اعتبارهم على نحو وافٍ في هذا الصدد. وسيكون من المثير للاهتمام، في المقام الأول، بالنظر إلى وجود قانون جديد بشأن هذا الموضوع، معرفة ما سيسفر عنه تطبيقه من نتائج على المدى القريب والمتوسط والبعيد، بهدف تحليل إمكانية تعديله أو تحديثه مستقبلاً من جانب القنوات المعنية.

٩- بيد أن دولة باراغواي متفائلة جداً بتطبيق القانون رقم ٤٢٨٨، الذي سيكون له بالطبع بالغ الأثر على الصعيد الوطني، ولا سيما على سلوك السلطات المنوط بها إقامة العدل وكذلك قوات الأمن.

التوصية ٨٦-٤

١٠- تقبل دولة باراغواي هذه التوصية باعتبارها قيد التنفيذ. ويتمثل الهدف النهائي لوزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية في إنشاء نظام صحة منسّق وموطّد يشمل برنامج عمل وطني ويعتمد منظوراً مراعيًا لحقوق الإنسان.

١١- وفي هذا الموضوع تحديداً تُستحدث حالياً سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تحسين نوعية الرعاية المقدمة إلى المرأة في حالات الإجهاض والوضع والنفاس؛ ومن ذلك خفض نسبة حالات الإجهاض غير المأمون بسبل منها إدراج وسائل منع الحمل في قائمة الأدوية الأساسية، وتعميم إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وتحسين نظم المعلومات. علاوةً على ذلك، تعكف باراغواي حالياً على تكييف وإعداد ونشر أداة لرعاية المريضات اللاتي تعرضن لسقوط الحمل، تهدف إلى التأثير في هذا السياق من أجل إيجاد رؤية أكثر شمولية وإنسانيةً لرعاية هؤلاء المريضات.

١٢- وتباشر وحدات صحة الأسرة، المحددة والعاملة، حالياً مهامها، فتدير برامج العمل في مجال الصحة محلياً وإقليمياً ووطنياً. وتشكل هذه الوحدات شبكة رعاية أولية زادت من تغطية الخدمات الصحية، بما في ذلك الخدمات المقدمة إلى النساء وعلى وجه التحديد احتياجاتهن المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية. كما يسعى البلد إلى تناول الجوانب المتعلقة بإتاحة إمكانية الاستفادة من الخدمات الصحية، وضمان مجانيته، وعدم التمييز بين المستفيدين منها، والتغلب على الاستبعاد الاجتماعي في هذا السياق، بمشاركة المجتمعات المحلية والمشاركة الاجتماعية على نطاق واسع.

١٣- وفي إطار المقاصد المعلنة مؤخراً، لا شك في أن حقوق المرأة تحظى بإمكانة ذات أولوية، ولذلك يدأب الموظفون المختصون في العمل قدر الإمكان بغية تمام إنجاز هذه المهمة. وتشكل البحوث والمشاريع التي تنطوي على إنفاذ حق المرأة في الصحة وفي الحياة من وجهة نظر حكومة باراغواي أمراً أساسياً في ما يتعلق بالمهام الحكومية. ولهذا الغرض، من المهم مراعاة أن لكل دولة خصوصيتها وظروفها، بما في ذلك عادات شعوبها والتحديات التي ينبغي مواجهتها في هذا المجال. وإذ تأخذ دولة باراغواي هذه الجوانب في الحسبان، فإنها تعتمزم في المستقبل القريب الحد على نحو يُعتد به من الحواجز الثقافية والجغرافية والاقتصادية التي تعترض إمكانية الاستفادة من الخدمات الصحية.

١٤- وقد شرعت أمانة المرأة التابعة لرئاسة الجمهورية، بالتنسيق مع الإدارة العامة لبرامج وزارة الصحة العامة والرعاية الاجتماعية، في تنظيم سلسلة من الأيام المخصصة للإعلام والتوعية بشأن الجوانب المتعلقة بفحوص الطب الشرعي والحقوق الجنسية والإنجابية من منظور جنساني. ويجري بالمثل إعداد قرار وزاري بشأن تقديم الرعاية الإنسانية إلى المريضات اللاتي يواجهن حالة إجهاض.

التوصية ٨٦-٥

١٥- تقبل حكومة باراغواي هذه التوصية، باعتبارها قيد التنفيذ. وتعكف باراغواي على تنفيذ مشروع التنمية المستدامة الذي سيفيد منه ٧٣ مجتمعاً محلياً للشعوب الأصلية. ونُفذت، عن طريق أمانة العمل الاجتماعي، "خطة الدعم الغذائي للمجتمعات المحلية للشعوب الأصلية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠". كما أن مشروع تنمية المجتمعات المحلية لشعوب باراغواي الأصلية هو حالياً في طور التنفيذ، ويُموّل بتبرعات مقدمة من مؤسسة التنمية اليابانية، وهو يهدف إلى بناء القدرات عن طريق تقديم المساعدة التقنية والمالية والتدريب على الأنشطة الإنتاجية وتوليد الدخل. ويشكل مشروع التنمية المجتمعية لجماعة الشعوب الأصلية في سان فيرناندو مثلاً آخر على السياسة العامة الجاري تنفيذها على مستوى الدولة.

- ١٦- ويجدر أيضاً إبراز القانون رقم ٠٩/٣٧٢٨ "الذي ينشئ الحق في النفقة الغذائية لكبار السن الذين يعيشون في أوضاع فقر" في المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية. وينص هذا التشريع على أن يكون المستفيدون في هذا الصدد الباراغويين البالغين من العمر ٦٥ عاماً فأكثر ممن يعيشون في أوضاع فقر. ويشمل هذا الإطار كبار السن المنتمين إلى الشعوب الأصلية وأفراد المجتمعات الموجودة في مقاطعات مختلفة من بلدنا.
- ١٧- ومن ناحية أخرى، تقدّم في إطار السياسة العامة للتنمية الاجتماعية للفترة ٢٠١٠-٢٠٢٠ "باراغواي من أجل الجميع، ذكوراً وإناثاً" مقترحات في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، منظمّة في شكل سياسات شاملة من أجل الجميع ذكوراً وإناثاً، وفي شكل سياسات محددة أو مركزة من أجل الأسر والجماعات والمجتمعات المحلية التي تعاني من الفقر والاستبعاد الاجتماعي. وثمة ١١ برنامجاً رئيسياً، من بينها برنامج "الشعوب الأصلية تضمن أراضيها" وبرنامج "تحسين أوضاع السكن"، بُني في إطارها في عام ٢٠١٠ ما مجموعه ٢٥٢ مسكناً من أجل المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية ويُخطط لتشييد ٤٥٢ مسكناً في عام ٢٠١١.
- ١٨- وفيما يتصل بإدراج **معلومات إضافية** بشأن النقاط التي لم تتسن مناقشتها في حوار الفريق العامل، قدمت دولة باراغواي التقرير المتعلق بتنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.
- ١٩- ويرد في هذا التقرير بالفعل ذكر عملية الموازنة التشريعية المتعلقة بمسألة الخدمة العسكرية الإلزامية، بإصدار القانون رقم ٠٧/٣٣٦٠، الذي يحظر تأدية الخدمة العسكرية قبل سن الثامنة عشرة. وللإطلاع على تفاصيل العملية، يرفق طي هذه الوثيقة التقرير الذي قدمته دولة باراغواي فيما يتعلق بالبروتوكول المشار إليه.
- ٢٠- وأخيراً، تكرّر دولة باراغواي شكرها لجميع الدول التي شاركت في استعراض تقريرها في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل وأسهمت بإبداء وجهات نظرها. وستأخذ دولة باراغواي جميع التوصيات المقدمة في الحسبان بغرض تنفيذ سياسات رامية إلى حماية حقوق الإنسان في البلد. ومن المهم في هذا السياق إعادة تأكيد أهمية المشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل بروح بناءة، ووضع التعاون وتعزيز الممارسات الجيدة نُصب الأعيين. كان هذا التزام باراغواي دائماً، وسيظل كذلك، بغية إظهار الانفتاح الضروري على المجتمع الدولي لمناقشة المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.